آثار اتفاقيات الجـــات على اقتصاديات الدول العربية

أ . د . فوزى محمد ســامـــى

أستاذ القانون التجارى بكلية الحقوق - جامعة عمان الأردن

ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر :

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO

وآثارها على اقتصاديات العالم العرب

الفترة ١٦ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٨ فندق موفنبيك الجولف بمدينة شرم الشيخ

كانت جولة أورجواى من أهم جولات الجات الثمانية ذلك لأن الدول التى اشتركت فى مناقشات هذه الجولة بلغ عددها ١٢١ دولة و تم خلال المناقشات تعديل بعض القواعد لاتفاقيات الجات و وضع قواعد خاصة بالمنتجات الزراعية و الخدمات و حماية الملكية الفكرية و الاستثمار و فى نهاية الجولة و التى بدأت عام ١٩٨٦ و انتهت فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ تم التوقيع على الوثيقة النهائية من وزراء الدول الأعضاء فى مراكش بتاريخ ١٥ إبريل / نيسان ١٩٩٤ و تضمنت إنشاء منظمة التجارة الدولية التى حلت محل الجات .

الدول العربية الأعضاء فى المنظمة هى مصر ، الكويت ، المغرب ، تونس ، البحرين ، قطر ، والإمارات العربية المتحدة ، و هناك دول عربية أخرى طلبت الانضمام إلى المنظمة كالأردن و المملكة العربية السعودية و اليمن .

أما عدد الدول الأعضاء فى المنظمة فقد كان عام ١٩٩٦ (١٢٨) دولة و هناك ثلاثون دولة سوف ينظر مجلس وزارء دول المنظمة فى طلبات انضمامها هذا العام .

هدف اتفاقيات الجات كما نعلم هو الوصول إلي تحرير التجارة الدولية من كافة القيود و العوائق و بالتالى فتح الأسواق أمام تبادل السلع فى بادئ الأمر ، و لكن الآن تشمل حرية التجارة بالإضافة إلى السلع المنتجات الزراعية و الخدمات و الاستثمار و حماية الملكية الفكرية فى كافة الدول الأعضاء .

و تبدو أهمية اتفاقيات الجات فى الوقت الحاضر إذا ما علمنا أن قواعدها تنظم ما يعادل ٩٢٪ من التجارة العالمية .

لقد تباينت الآراء حول تأثير اتفاقيات الجات على اقتصاديات الدول العربية فهناك من يذهب إلى ترجيح الأثر السلبى و آخرون يظهر النتائج الإيجابية التى تتمثل بالمكاسب التى تجنيها الدول العربية من التسهيلات التى تقررها اتفاقيات الجات للدول العربية .

و فيما يلى نشير باختصار إلى الآثار التى ستنعكس على اقتصاديات الدول العربية جراء تطبيق قواعد الجات و بالأخص بالنسبة للأمور التى تمخضت عن جولة أورجواي .

١- المواد الغذائية : تستورد الدول العربية ما نسبته ٦٠ ٪ من احتياجاتها الغذائية من دول أخرى و بالأخص من أمريكا و دول الاتحاد الأوربي كالحبوب و اللحوم و الألبان و مشتقاتها . و كانت الدول المنتجة لهذه المواد تقوم بدعم الإنتاج الزراعي عن طريق دعم المزارعين أو دعم الصادرات الأمر الذى أدى إلى تكوين فائض فى الإنتاج و بالتالى إنخفضت أسعار المنتجات الزراعية و كان هذا لصالح الدول النامية و بالأخص لصالح الدول العربية التى تستورد كميات كبيرة منها ، علماً أن استيراد الدول العربية من المنتجات الزراعية يزيد أضعافاً مضاعفة عن صادراتها من تلك المواد . مثلاً فى عام ١٩٩٤ * :

البحرين : كانت وارداتها الزراعية ٣٠٣ مليون دولار . أما الصادارت فكانت قيمتها ١١ مليون دولار فقط .

عمان : قيمة الواردات الزراعية ٧٨٦ مليون دولار أما الصادرات فكانت بقيمة ٢١٦ مليون .

المملكة العربية السعودية : قيمة الواردات الزراعية ٣ر١٠٠ ثلاثة بلايين دولار و مائة مليون دولار، الصادرات بـ ٣٨١ مليون دولار .

الإمارات العربية المتحدة : الواردات الزراعية بـ١ر٧٧ بليون دولار و ٧٧ مليون دولار و الصادرات ٥٨٦ مليون دولار .

مصر : الواردات الزراعية ٢ر٧٦ اثنين بليون و ٧٦ مليون دولار و الصادرات ١ر٩٧ بليون و سبعة و تسعون مليون دولار .

العراق : الواردات الزراعية ٦٨٤ مليون دولار أما الصادرات ٤ أربعة ملايين فقط (والوضع الاقتصادى يعتبر كارثة بسبب الحصار المفروض عليه) .

لبنان : الواردات الزراعية ١ر١ بليون و مائة مليون دولار و الصادرات ١٢٥ مليون دولار.

اليمن : الواردات الزراعية ٨٤٣ مليون دولار و الصادرات ٨٤ مليون دولار .

سوريا : الواردات الزراعية ٧٧٤ مليون دولار و الصادرات ٧٠٠ مليون دولار . (و هى الدولة العربية الوحيدة التى تقلل من العجز فى تجارة المنتجات الزراعية .

---

* الاحصائيات من نشرة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا عام ١٩٥٢ .

تلك هى بعض الأمثلة و يظهر فيها أن الدول العربية مستورد هام للمتجات الزراعية ، و سوف تتأثر الدول العربية بسبب ما تم الاتفاق عليه فى جولة أورجواى من وضع قواعد تخضع المنتجات الزراعية إلى أهداف الجات و ذلك بالعمل على رفع الدعم الزراعى و دفع دعم الصادرات من الدول المنتجة ، و هذا سيؤدى إلى خفض الإنتاج الزراعي فى تلك الدول و إلى رفع الأسعار ، و يتوقع أن ترتفع أسعار المواد الزراعية إلى ثلاثة أضعاف الأمر الذى سيكلف المستهلك العربى و ينعكس أثره على مستوى المعيشة و ميزان المدفوعات . علماً أن الزيادة فى أسعار السلع الزراعية خلال عام ١٩٩٦ كانت تتراوح بين ٤٠ ٪ - ٦٠ ٪ .

و يرد البعض على هذا الأثر السلبى بالقول أن زيادة أسعار المنتجات الزراعية و بالأخص أسعار الحبوب كالقمح و الأرز سوف يولد حافزاً لدى الدول النامية و منها الدول العربية لكى تعتمد على الإنتاج المحلى و العمل على زيادته باستغلال أفضل للمياه و تحسين التربة و استعمال تكنولوجيا حديثة فى الزراعة .لكن يُرد على هذا أن هناك دولاً عربية عديدة لا تتوافر فيها ما يساعد على تطوير الزراعة و زيادة الإنتاج منها شحة المياه و قلة الأراضي الصالحة للزراعة و مشاكل أخرى .

٢- من إنجازات اتفاقية الجات فى دورة أورجواى إلغاء اتفاق المنسوجات متعددة الألياف لعام ١٩٦٢ Multi Fiber Agreement الذى كان يُخضع تجارة المنسوجات لنظام الحصص . فوضعت اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ مدة عشر سنوات لإلغاء هذا النظام و تحرير تجارة المنسوجات ، و بالتالي فإن هذا النوع من التجارة سوف تجابهه منافسة شديدة ، و المستفيد من هذا النظام ستكون بعض الدول الآسيوية بسبب قدرتها التنافسية فى هذا المجال.
أما الدول العربية فمعظمها لا تستفيد من هذا الأمر عدا البعض منها مثل : مصر و تونس و المغرب بسبب تطور صناعات المنسوجات فيها و قدراتها على مقاومة المنافسة من دول جنوب شرقى آسيا كالصين و الفلبين و تايوان .

٣- بالنسبة للخدمات : أدخلت جولة أورجواى تجارة الخدمات ضمن ترتيبات اتفاقيات الجات و هذه التجارة تشمل خدمات البنوك و النقل و التأمين و الاتصالات و البناء و التشييد و الاستشارات الهندسية والمحاسبية و الإدارية و القانونية ... إلخ و قد فسرتها الدول النامية أنها تشمل أيضا الأيدي العاملة .

و تحرير هذا النوع من التجارة يتطلب إعادة النظر فى أحكام القوانين و الأنظمة و التعليمات التى تحد من حرية انتقال الخدمات بين الدول الأعضاء . و تهدف اتفاقية الجات إلى توكيد مبدأ مساواة الأجنبي فى المعاملة مع المواطن و بالتالي فإن مورد الخدمة يجب أن لا يُعامل بأقل من معاملة المواطن فى البلد الذى تقدم فيه الخدمات من الأجنبي .

و قد عارضت الدول النامية مسألة تحرير الخدمات عند مناقشتها فى جولة أورجواى و ذلك لتخوفها من عدم القدرة على المنافسة لكن كل من الولايات المتحدة و دول الاتحاد الأوربي و اليابان نجحت فى التوصل إلى وضع الخدمات ضمن القواعد المنظمة للتجارة الدولية و بالتالي فتحت الأبواب أمام الخبرات من الدول المتقدمة لدخول أسواق الدول النامية فى هذا المجال .

و يبدو ان الدول العربية لن تكون استفادتها كبيرة فى مجال دخول أسواق الدول الغربية إلا بالنسبة لمصر حيث أن فيها مؤسسات عريقة ذات خبرة طويلة فى البنوك و فى ميدان النقل و السياحة . أما الدول العربية الأخرى فقد تستفيد من خبرة مصر و الدول الأخرى فى هذه المجالات لتصحيح أساليب العمل فى تلك المؤسسات و تطويرها لكى تصبح بمستوى الكفاءة التى تتطلبها مقتضيات التجارة الحديثة .

و إذا تم الاتفاق على شمول الخدمات حرية انتقال العمالة بين الدول الأعضاء فلا شك أن الدول العربية سوف تستفيد من ذلك لأن بعضها يُعتبر مصدراً للأيدي العاملة .

و قد تستفيد مصر أيضاً بالإضافة إلي تقديم الخدمات إلي الدول العربية إلى دخول الدول الأفريقية فى هذا المجال . كما تستفيد من تقديم خدماتها فى مجال النقل حيث يتوقع زيادة حركة المرور فى قناة السويس نتيجة لازدياد حجم التجارة العالمية بسبب فتح الأسواق بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة الدولية .

٥- حماية الملكية الفكرية : اتفاقيـــــــة TRIPS

على الرغم من وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية التى تتابع تطبيق اتفاقيات باريس و برن و مدريد فى مجال حماية الملكية الفكرية و الصناعية فقد أصرت أمريكا و دول الاتحاد الأوربي على وضع حماية الملكية الفكرية ضمن قواعد الجات من أجل إيجاد حماية أفضل و أكثر فاعلية بين دول منظمة التجارة الدولية .

و خلاصة القواعد التى جاءت فى جولة أوروجواى هى أن تعمل الدول الأعضاء على جعل قوانينها و أنظمتها تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية لمواطني الدول الأخرى . و أن تعامل هؤلاء المواطنين بمستوى معاملة المواطن فى الدولة العضو .

و حماية الملكية الفكرية تشمل حق المؤلف و براءة الاختراع و التصاميم و العلاقة التجارية و أكدت اتفاقية الجات على تطبيق أحكام اتفاقية برن الخاصة بحماية المصنفات الأدبية و الفنية (المواد ١-٢١) و يلاحظ أن الدول المتقدمة هى التى تملك السبق فى المجالات الفكرية و التكنولوجية و الصناعات الدوائية و الحاسوب .

و بالتالى فإن جعل الحماية لمدة عشرين عاماً بدلاً من عشرة سوف يحد الدول العربية من الاستفادة فى تطوير صناعاتها و مواكبة التطور العلمى إلا بثمن غالٍ يطلبه صاحب الحماية و قد يرى البعض أن الأمر ليس سلبياً بهذا القدر و إنما حماية الملكية الفكرية و فتح الأسواق للاستفادة منها ضمن تلك الحماية سوف يؤدى إلى تسريع و تسهيل فى نقل التكنولوجيا و تطوير أساليب البحث و الإنتاج و القضاء على الغش التجارى . و هذا أمر تستفيد منه الدول المتقدمة و الدول النامية على السواء و منها الدول العربية .

٦ - القواعد الخاصة بالإستثمار :

منعت إتفاقية الإستثمار الدول الأعضاء فى منظمة التجارة الدولية فى وضع أو تطبيق إجراءات لا تتفق مع ما تنص علية الإتفاقية العامة للجات فى مادتها الثالثة حول معاملة المستثمر الأجنبى بالمعاملة التى تمنحها الدولة للمستثمرين فى مواطنيها . و كذلك أن تطبيق الدول الأعضاء ما نصت علية الإتفاقية العامة فى المادة (١١) منها على منع القيود الكمية :

و بالتالى فإن ما يخص الإستثمار يقوم على دعامتين هما :

١ - معاملة المستثمر الأجنبى على قدم المساواة مع المستثمر الوطنى .

٢-إلغاء كافة القيود الكمية التى تلتزم المستثمر بشراء كميات فى السلع المستوردة أو بشراء كمية من السوق المحلية أو تحديد كمية السلع التى يصدرها أو تحديد للعملات الأجنبية التى يجوز للمستثمر إخراجها فى الدولة التى يستثمر فيها .

و يبدو أن الجانب السلبى فى هذه القواعد قد يقضى على حرية الدولة فى تقدير الأولويات الخاصة بالإستثمار الأجنبى بالنسبة للقطاعات الإقتصادية التى ترى الدول المضيفة تتفق مع خطط التنمية الإقتصادية و إختيار أفضل العروض . كما أنها سوف لا تستطيع تنظيم توزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة و حسب الحاجة الإقتصادية للبلد ، فليس من المعقول و يطلق الحبل على الغارب للمستثمر الأجنبى كما يشّاء .
لكن الرأى الذى يظهر الجانب الإيجابى لتلك القواعد يرى أن فوائد هذه القواعد تؤدى الى تدفق الإستثمارات و تشغيل الأيدى العاملة و بالتالى يؤدى الأمر الى نقل التكنولوجيا الحديثة و تدريب الايدى العاملة و إرساء قواعد صناعات حديثة .

٧ - حل المنازعات بين الدول الأعضاء :
مما لا شك فيه أن مذكرة التفاهم التى وقعها وزراء الدول الأعضاء فى جولة أورجواى وضعت قواعد خاصة بالإجراءات التى تتبع فى حل المنازعات بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة الدولية و الناشئة عن تطبيق اتفاقيات الجات بين تجارة تلك الدول . الأمر الذى سيساعد الدول النامية و منها الدول العربية أن تجد مكاناً لها فى تنظيم يكفل الحياد و الاستقلالية فى حسم المنازعات الخاصة بالتبادل التجارى ضمن اتفاقيات الجات .
- تلك هى أهم المواضيع التى جاءت بها جولة أورجواى ذكرنا آثارها باختصار و هناك مواضيع أخرى مثل مكافحة الإغراق و اتفاق خاص بالمشتريات الحكومية .

٨ - يبقى أن نشير الى أمر هام بالنسبة لبعض الدول العربية استبعدته مناقشات أورجواى و لم تضمة خيمة اتفاقيات الجات و هو البترول و البتروكيماويات ، و مما لا شك فيه أن الدول الغربية و أمريكا لم تشأ أن تدخل هذه المادة ضمن مقتضيات حرية التجارة و هى دول مستوردة لكى تستطيع أن تطلق يدها فى إيجاد مواد بديلة و كذلك وضع العوائق المختلفة فى الحد من تجارتها كما هو الحال فى وضع ضريبة الكربون التى أوجدتها الدول الغربية منذ عام ١٩٩٣ بوضع دولار واحد على كل برميل كرسوم و تصبح هذه الرسوم عشرة دولارات بنهاية عام ٢٠٠٠ الأمر الذى سيؤدى حتماً الى نقص كبير فى واردات الدول المصدرة للنفط و هى

دول مستوردة للمواد الغذائية ، و الصناعية و سيؤدى بالتالى الى هبوط مستوى معيشة الفرد فى هذه الدول ، الى تبدو غنية فى الوقت الحاضر و لكن سوف تنقلب الآية إذا لم تسرع فى تدارك الأمر و إيجاد مصادر أخرى لمواردها المالية . تلك هى باختصار نظرة عامة على ما أضافته جولة أوروجواي من قواعد لتنظيم التجارة الدولية فى ميادين لم تكن خاضعة من قبل إلى الاتفاقيات السابقة للجات .

لكن قبل أن ننهى بحثنا لابد أن نشير إلى بعض الملاحظات التى قد تلقى ضوءاً إضافياً إلى قواعد الجات و ما يجب على الدول العربية عمله فى هذا المجال .

فعلى الرغم من الجوانب السلبية التى سوف تتعرض لها اقتصاديات الدول النامية من زيادة فى أسعار المواد المستوردة و إخضاعها إلى رفع قيود الحماية و تدنى أسعار البترول و مواجهة المنافسة الشديدة أمام منتجات الدول الصناعية و بعض الدول الآسيوية إلا أن هذا لا يعنى بقاء الدول العربية خارج المجموعة الدولية و بالتالى انعزالها و انكفاء تجارتها . بل لابد للدول العربية من أن تنضم جميعها إلي منظمة التجارة الدولية التى سوف تسيطر خلال أقل من عشر سنوات على تجارة العالم بأجمعها بشكل مباشر على تجارة الدول الأعضاء و بشكل غير مباشر على الدول التي ستبقى خارجها .

لكن لكى تستفيد الدول العربية من قواعد الأفضلية و المزايا التى توفرها اتفاقيات الجات للدول الأعضاء ، نرى أن تعمل على :

١- إحياء فكرة السوق العربية المشتركة و جعلها أكثر فاعلية عملياً كتكتل اقتصادي إقليمي حيث ستستفيد هذه الدول من المزايا التى تقررها اتفاقيات الجات للتكتلات الاقتصادية الإقليمية .
٢ - تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء فى المنظمة فى المفاوضات التى تجرى ضمن اجتماعات الجات للحصول على شروط أفضل لحماية منتجاتها و للتعامل مع الدول الأعضاء .
٣- زيادة حجم التجارة البينية للدول العربية و التى لا تعدى فى الوقت الحاضر نسبة ١٠ ٪ من تجارتها مع باقى دول العالم .
٤ - أن تعمل كل دولة عربية على تنفيذ خطة إصلاح إقتصادى يشمل جميع القطاعات الإقتصادية و القانونية. تستهدف من ورائها تحرير التجارة الداخلية و تشجيع الصادرات و

إستغلال الموارد الطبيعية و زيادة كفاءة الإنتاج لمختلف القطاعات الصناعية و الزراعية و الخدميه .

و هذا يقتضى أن تستفيد الدول العربية من فترة العشر سنوات لتنظيم أوضاعها بحيث تتكيف مع النظام العالمى للتجارة و بالتالى تستطيع أن تواجه المنافسة الحادة للتحديات الجديدة و دخول ميدان التجارة الحرة الخالية جميع العوائق .

الأستاذ الدكتور / فوزى محمد سامى

١٦ / ١١ / ١٩٩٨